

Distr.: General  
1 August 2008  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البلدان ٥٧ و ٥٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*  
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية  
النهوض بالمرأة

## أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩.

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً واستكمالاً لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويتبع التقرير التقدم العام ويسلط الضوء على النتائج الملموسة للدعم الذي قدمه الصندوق للبلدان في عام ٢٠٠٧. ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات بشأن الطرق التي يمكن بها زيادة تعزيز الفعالية الإنمائية والتنظيمية للصندوق.

\* A/63/150



## المحتويات

الفقرات	الصفحة	الفصل
٣	٢-١	أولا - مقدمة
٣	٤-٣	ثانيا - السياق
٤	٣٥-٥	ثالثا - الفعالية الإنمائية
٤	١٦-٥	ألف - النتيجة ١
٩	٢٢-١٧	باء - النتيجة ٢
١١	٢٧-٢٣	جيم - النتيجة ٣
١٣	٣٥-٢٨	دال - النتيجة ٤
١٦	٤٩-٣٦	رابعا - الفعالية التنظيمية
١٦	٣٩-٣٦	ألف - الهدف ١
١٨	٤٢-٤٠	باء - الهدف ٢
١٩	٤٤-٤٣	جيم - الهدف ٣
٢٠	٤٥	دال - الهدف ٤
٢١	٤٩-٤٦	هاء - الهدف ٥
٢٢	٥٠	خامسا - التوصيات

## أولا - مقدمة

١ - اتسمت السنة الماضية بالنسبة للصندوق بأنها سنة للفرص والتحديات والتغيير، مع اتخاذ آخر قرار للجمعية العامة بشأن الصندوق، وهو القرار ١٣٥/٦٢، الذي أكدت فيه الجمعية من جديد على ولاية الصندوق، واتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ حيث أهابت الجمعية، في الجزء المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمنظومة الأمم المتحدة من القرار ٢٠٨/٦٢، أن تستفيد من الخبرة التقنية للصندوق في المسائل الجنسانية (الفقرة ٦٤). وأجرى الصندوق مشاورات مكثفة بشأن خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وحصل على الموافقة عليها من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. علاوة على ذلك، حقق الصندوق في عام ٢٠٠٧ نموا كبيرا في قاعدة موارده، حيث تجاوز إجمالي المساهمات ١٠٠ مليون دولار، وكذلك في تحقيق الأهداف الموضوعية لعام ٢٠٠٧ وأهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات (بل وتجاوزها في واقع الأمر) من الموارد العادية والموارد الأخرى. وفي الوقت نفسه، كثف النقاش على الصعيد المشترك بين الحكومات وفي المجتمع المدني وفي منتديات أخرى بشأن كيفية تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان في النهوض بالمساواة بين الجنسين.

٢ - ويمثل عام ٢٠٠٨ نقطة منتصف المدة لفترة الـ ١٥ عاما التي اتفقت الدول الأعضاء على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية خلالها. ومع الاعتراف بهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدفين قائمين بذاتهما، وبوصفهما يحتلان مكانة مركزية في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يكتسي عمل الصندوق وغيره من المنظمات المختصة بالشؤون الجنسانية أهمية كبيرة. وثمة حاجة ماسة لكفالة توافر القدرة والنفوذ والتركيز والموارد للصندوق ليتمكن من الوفاء بولايته الثنائية المتمثلة في توفير المساعدة المباشرة على الصعيد القطري وقيامه في الوقت نفسه بدور دافع رئيسي لمساعدة منظومة الأمم المتحدة في تقديم دعم كافٍ للبلدان وهي تسعى للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تزامن مع الأولويات الوطنية.

## ثانيا - السياق

٣ - يتألف إطار عمل الصندوق دعما للمساواة بين الجنسين من منهاج عمل بيجين، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأهداف الإنمائية للألفية، وعدد متنامٍ من خطط العمل والقوانين

والسياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٧، كثف الصندوق دعمه من أجل تنمية قدرة وطنية مستدامة على تنفيذ الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين والمساءلة بشأنها. بمواصلة التركيز على أربعة أهداف رئيسية، هي: الحد من انتشار الفقر بين النساء؛ والقضاء على العنف ضد المرأة؛ ومعالجة البعد الجنساني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين في الحوكمة الديمقراطية. وتحدد الاحتمالات والفجوات على الصعيد العالمي ووطنيا وإقليميا فيما يتصل بهذه الأهداف الأربعة مجال تركيز عمل الصندوق.

٤ - وفي عام ٢٠٠٧، تأثرت برجة الصندوق تأثرا كبيرا بالتغيرات في المساعدة الإنمائية، في إطار خطة فعالية العون وإعلان باريس، مثلما أثرت فيه الفرص والتحديات الجديدة المتصلة بعمليات إصلاح الأمم المتحدة. ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية للصندوق في بناء المعارف والقدرات لدى دعاة المساواة بين الجنسين بغية تعزيز المساواة بين الجنسين في تلك العمليات.

## ثالثا - الفعالية الإنمائية

### ألف - النتيجة ١

**القيام، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بوضع وتنفيذ التشريعات والسياسات التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان للمرأة**

٥ - إن القوانين والسياسات التي تعزز التمييز والإقصاء تعمل أيضا على تنمية عدم التكافؤ في علاقات القوى. ويعالج دعاة المساواة بين الجنسين هذه المسألة بالضغط من أجل إزالة الأحكام التمييزية من القوانين والسياسات القائمة ومن أجل وضع إطار قانوني يتمشى مع الالتزامات باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الأطر المعيارية الدولية والإقليمية. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٧، صدقت ١٨٥ دولة على الاتفاقية، وصدقت ٩٠ دولة على بروتوكولها الاختياري.

٦ - وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، ساهم الصندوق في تعزيز الأطر القانونية وأطر السياسات العامة في ٩٠ بلدا، وذلك بجذب النصوص التي تميز ضد المرأة في ٩ بلدان؛ ودعم وضع أو تنفيذ قوانين وسياسات تعزز حقوق المرأة في ٣٨ بلدا وفي هئتين إقليميتين؛ وتعزيز الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الدساتير في ٥ بلدان؛ وتعبئة موارد إضافية من أجل المساواة بين الجنسين بإدخال منظور أقوى للمساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية و/أو استراتيجيات الحد من الفقر في ١٣ بلدا. ويقوم الصندوق، بالتعاون مع

شركاء الأمم المتحدة الآخرين، بتقديم الدعم إلى أكثر من ٨٠ بلدا في تقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية و/أو تنمية القدرة على تنفيذها.

## القوانين والسياسات الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين

٧ - بغية بناء وتعزيز الآليات القانونية التي تعمل على تمكين المرأة، يدعم الصندوق الشركاء على الصعيد الوطني لوضع وتنفيذ سياسات وتشريعات لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما فيها السياسات والتشريعات المتصلة بالحد من تأنيث الفقر، والقضاء على العنف ضد المرأة، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى تقديم المساعدة للجهود المبذولة على الصعيد الوطني، قدم الصندوق الدعم لصياغة سياسة جنسانية إقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي العديد من الحالات، تشمل المبادرات توفير الخبراء للآليات النسائية الوطنية ودعم المشاورات مع المنظمات غير الحكومية بهدف القيام، على سبيل المثال، بصياغة مشروع قانون بشأن التكافؤ بين الجنسين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومشروع سياسة جنسانية وطنية في ليريا، وقانون لإنهاء التمييز بين الجنسين يشمل مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في موريتانيا. وفي حالات أخرى، يركز الصندوق على عملية التنفيذ، كما هو الحال في فييت نام، حيث يدعم الصندوق تنمية القدرات فيما بين أعضاء الجمعية الوطنية ورؤساء القضاة في محاكم المقاطعات لتطبيق قانون المساواة بين الجنسين الذي أصبح ساري المفعول في عام ٢٠٠٧.

٨ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، ظل الصندوق يقدم الدعم للشركاء على الصعيد الوطني في وضع نهج يُعتمد بانتظام لدمج الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويشمل ذلك تيسير عمل الأفرقة الفنية الوطنية المتعددة الأطراف في مجال تنظيم التزاماتها الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجينغ في مجموعة موحدة من المؤشرات والأولويات؛ وشحن المهارات في مجالي الدعوة وممارسة الضغط. وتتحقق حاليا إنجازات ملموسة في هذا الصدد في كل من أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان ومولدوفا. فالاستراتيجية الإنمائية الوطنية لطاجيكستان تُلزم الحكومة بكفالة حصول المرأة والرجل بالتساوي على الموارد الاقتصادية، وبدعم قيام النساء بتنظيم الأعمال الحرة، وتنفيذ الرسوم الرئاسي القاضي بتخصيص نسبة من المقاعد لفتيات وفتيان الريف في مؤسسات التعليم العالي. وتدعم استراتيجية قيرغيزستان الإنمائية الوطنية اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة بالنسبة للمناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب والمناصب التنفيذية على السواء

لزيادة تمثيل النساء في الحياة السياسية، وتُلزم الحكومة بإجراء تحليل لتناول المناهج والكتب الدراسية للشؤون الجنسانية، وبأن تراعي الفوارق بين الجنسين في إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وتنفيذ تدابير كفيلة بوضع حد للعنف ضد المرأة؛ وتتضمن ورقة جورجيا للتعافي الاقتصادي والحد من الفقر التزاما بتحسين مراعاة قوانين العمل للمساواة بين الجنسين، وتقليل الممارسات التي تؤذي النساء، بما يشمل العنف الأسري، وتنفيذ خطة تدوم أربع سنوات لتحقيق المساواة بين الجنسين، على غرار ما اعتمد في البيان السياسي الصادر عن البرلمان.

٩ - وفضلا عن مساهمة الصندوق في وضع السياسات والتشريعات الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، فقد ساهم أيضا في إحراز تقدم في مجال تخفيف معدلات تأنيث الفقر عبر دعمه على امتداد السنوات الأربع الماضية لتمتين الأطر القانونية أو المتعلقة بالسياسات العامة ذات الصلة بهذا الشأن في ٣٧ بلدا، بالعمل مع الشركاء على الصعيد الوطني والشركاء في الأمم المتحدة. ويركز الصندوق في دعمه على الفرص والتحديات في سياقات محددة، بما يشمل تعزيز حصول نساء الريف في رابطة الدول المستقلة وغرب أفريقيا على حقوقهن في الأرض والملكية والميراث؛ وتعزيز الأبعاد الجنسانية للسياسات الزراعية، في مناطق منها غرب أفريقيا؛ وتوفير المساعدة لوضع الاستراتيجيات التي تنظم أوضاع النساء العاملات من منازلهن والمهاجرات العاملات في الدول العربية وآسيا؛ وتوسيع نطاق الخيارات الاقتصادية المتاحة للنساء المنتجات في البلدان التي تتعافى من آثار الصراعات المسلحة وللمتضررات من فيروس نقص المناعة البشرية والمصابات به في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا.

١٠ - ووثق الصندوق الجهود التحفيزية التي بذلها لتعزيز السياسات التي تحمي حقوق العاملات المهاجرات. وبدأ الصندوق في عام ٢٠٠١ برنامج الرامي إلى دعم العاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية. ويتمثل أحد المرتكزات التي يقوم عليها هذا البرنامج في الجمع بين ممثلين حكوميين لبلدان المنشأ وبلدان الوجهة لضمان حماية حقوق الإنسان للعاملات المهاجرات، ولتعريفهن وتوعيتهن بحقوقهن.

١١ - وتبدو ثمار هذا العمل في بلدان المنشأ جلية في نيبال التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧ قانونا بشأن العمال الأجانب ألغى الأحكام التي تميز ضدهم (من بينها الحظر المفروض على النساء المسافرات إلى دول الخليج). والآن تحصل المهاجرات النيباليات على معلومات عما لدى أرباب العمل من واجبات تجاههن. بموجب عقود العمل وعن مراكز مساعدة المهاجرين الموجودة في بلدان الوجهة. وتيسر إقرار القانون بفضل الشبكة الوطنية للعاملات

المهاجرات بالشراكة مع منتدى المهاجرين لآسيا. كما تعاونت النيباليات مع منظمة تنسيق الأبحاث المتعلقة بالإيدز والتنقل لآسيا، لضمان حقوق العاملات المهاجرات في كل من إسرائيل ولبنان والمملكة العربية السعودية وهونغ كونغ.

١٢ - وفيما يتعلق بمسألة وضع حد للعنف ضد المرأة، يركز الصندوق على هذا الهدف عبر تقديم الدعم المباشر إلى الشركاء على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويركز أيضا على هذا المجال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وأشار تقرير الأمين العام المعنون "دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة" (الوثيقة A/61/122/Add.1 و Corr.1) إلى أن لدى ٨٩ بلدا الآن نوعا ما من الأحكام القانونية ضد العنف المنزلي، و ٩٣ بلدا بشأن الاتجار بالبشر، و ٩٠ بلدا ضد الاعتداء الجنسي، في حين أنه يجوز في ١٠٤ بلدان مقاضاة الأزواج الذين يغتصبون زوجاتهم. وساهم الصندوق في تعزيز القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، فسُجل تقدم في هذا المجال في ٣٨ بلدا في عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٣٥ بلدا في عام ٢٠٠٦ و ١٣ بلدا في عام ٢٠٠٥ و ١٤ بلدا في عام ٢٠٠٤. وركز نحو ٤٠ في المائة من أصل هذه المبادرات على العنف المنزلي، و ٣٠ في المائة على العنف عموما ضد المرأة، و ١٥ في المائة على الاتجار بالبشر، و ٥ في المائة على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو المضايقة الجنسية. ويعمل القائمون على البرامج أكثر فأكثر مع جهازي الشرطة والقضاء ومع الرجال والفتيان للتركيز بشكل أكثر انتظاما على تطبيق القوانين والسياسات.

١٣ - وفي مجال الحوكمة الديمقراطية، يعمل الصندوق مع طائفة واسعة من الشركاء في الأمم المتحدة، في أغلب الأحيان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية ومفوضية حقوق الإنسان، لمساعدة الشركاء الوطنيين في تقييم الاحتياجات وفي صياغة وإقرار وتطبيق القوانين والسياسات التي تنطوي على أعمال إيجابية لصالح مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك في البلدان الخارجة من صراعات. واضطلع الصندوق بذلك، أثناء فترة إطراره التمويلي المتعدد السنوات في ١٦ بلدا، وعلى الصعيد الإقليمي، في سياق الإعلان المتعلق بالمرأة والتنمية الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ففي عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، قدم الصندوق دعمه إلى جامعة إندونيسيا لاستعراض خمسة قوانين ذات صلة بالعملية الانتخابية والأحزاب السياسية. وحظيت نتائج الاستعراض بموافقة وزارتي الداخلية وتمكين المرأة اللتين اقترحتا تعديل القوانين السارية بحيث تخصص حصة للنساء.

١٤ - وفيما يتعلق بالدفاع عن المساواة بين الجنسين في المناقشات التي تتناول تمويل التنمية وفعالية المعونة، شرع الصندوق في تطبيق استراتيجية متعددة الجوانب، لا سيما قبل انعقاد المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة، المقرر عقده في غانا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٧، شارك الصندوق، في سياق تركيزه على بناء قدرات دعاة المساواة بين الجنسين على تحديد السبيل الذي ينبغي سلوكه ضمن الأطر الجديدة، في رعاية المشاورات الإقليمية التي تناولت المساواة بين الجنسين وفعالية المعونة مع حكومات البلدان المضيفة في أفريقيا (جنوب أفريقيا وزامبيا وموزامبيق) وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ (إندونيسيا) وفي رابطة الدول المستقلة (كازاخستان)، حيث جمعت تلك المشاورات ممثلين عن حكومات، ضموا ممثلين عن منظمات نسائية وطنية ومسؤولين عن التخطيط وطنيين، وهيئات تشريعية والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمؤسسات المانحة بهدف إقامة الشراكات ورسم الاستراتيجيات لضمان إيلاء الاهتمام لمسألة المساواة بين الجنسين في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية. واعتمد المشاركون في المشاورات توصيات في الإعلانات الصادرة عنهم ليسترشدها في النقاشات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن مواصلة تنفيذ إعلان باريس الذي سيرد في خطة عمل أكر.

١٥ - وترجم الصندوق التوصيات المموسة التي انبثقت عن هذه النقاشات إلى برامج وإلى إنشاء قاعدة معارف أشمل بشأن المساواة بين الجنسين وفعالية المعونة. وفي عام ٢٠٠٧، أطلق الصندوق، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، الشراكة بين الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية بشأن المساواة بين الجنسين في سبيل التنمية والسلام ([www.gendermatters.eu](http://www.gendermatters.eu)). وتشمل هذه الشراكة تحليل تبعات الطرائق الجديدة للمعونة على المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في ١٢ بلداً، ونشر دراسات وطنية عن هذه الطرائق في مختلف المناطق، ووضع استراتيجيات خاصة بكل بلد لرصد آثار إعلان باريس على تحقيق المساواة بين الجنسين.

### التحديات والدروس المستفادة

١٦ - اعتبر تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات أن الدعم الذي يقدمه الصندوق من أجل تعديل السياسات والقوانين هو أحد أبرز مجالات عمله، لكنه ذكر أن تقاريره توفر معلومات لا تذكر عن مدى تطبيق التعديلات التي أدخلت على التشريعات وعن التغييرات التي أسهمت هذه التغييرات في إحداثها. ولا تتوافر معلومات بشأن ما يقتضيه الانتقال من الالتزام بالمساواة بين الجنسين إلى اتخاذ إجراءات لتحقيقها. ويشكل ذلك أحد المجالات

الرئيسية محط التركيز في الخطة الاستراتيجية الجديدة والموضوع الذي خضع لبحث متعمق في التقرير المعنون تقدم المرأة في العالم، ٢٠٠٨ (سيصدر قريباً).

## باء - النتيجة ٢

### إثبات المؤسسات الأساسية لقدرتها على القيادة والالتزام وقدرتها التقنية وتحملها للمسؤولية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

١٧ - يعنى الانتقال من الالتزام إلى التنفيذ والمساءلة في العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين أنه يتعين على المؤسسات الرئيسية التي تضع السياسات وتقدم الخدمات للمقصودين بها أن تعمل على تطوير القدرات وتحقيق المساءلة على جميع المستويات من أجل إنجاز الوعود المقدمة للنساء والفتيات. ويكمن في صلب التعميم الفعال للمنظور الجنساني في أية مؤسسة التحدي المتمثل في إعادة تشكيل نظم الحوافز لتلبية احتياجات المرأة على نحو أفضل، وتغيير مقاييس الأداء بحيث يتم تسجيل الإجراءات التي تتخذ لتلبية احتياجاتها وتتم المكافأة عليها، ومراعاة المنظور الجنساني عند إعداد الميزانيات، وتخصيص القيادة الفعالة من أجل الدفاع عن المساواة بين الجنسين وعن حقوق المرأة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، وثق الصندوق الدعم المقدم لقرابة ٩٠ بلدا فيما يتعلق بمجال النتائج هذا.

### البيانات المصنفة حسب نوع الجنس

١٨ - أدى التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية إلى ازدياد اهتمام الدول الأعضاء بإنتاج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس واستخدامها، وعلى نحو مطرد، بتحديد مجموعة أوسع من الوسائل لقياس المساواة بين الجنسين واستخدامها، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وتآنيث الفقر. ودعم الصندوق أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات العملية الطويلة الأجل المتمثلة في التغيير المؤسسي من أجل تحقيق المساواة، وذلك عبر تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين والمحليين على ترسيخ وسائل معينة مثل وضع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس (أكثر من ٥٠ حالة) وإعداد ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين (أكثر من ٣٠ بلدا). وفي عام ٢٠٠٧، ساهم الصندوق في إدخال تغييرات مؤسسية إيجابية بالتعاون مع طائفة أوسع من الشركاء الوطنيين والإقليميين، من ضمنهم وزارات المالية والتخطيط والعمل والعدل؛ وأجهزة إنفاذ القانون؛ والبرلمانات؛ والمجالس الوطنية المعنية بمكافحة الإيدز؛ والبلديات؛ والمنظمات الإقليمية؛ والشركاء من القطاع الخاص.

## السياسات والبرامج وتخصيص الموارد في المؤسسات الرئيسية

١٩ - يخلف دعم الصندوق لإعداد ميزانيات في وزارات المالية تراعي المساواة بين الجنسين أثرا على السياسات والممارسات المؤسسية وطريقة تخصيص الموارد. ففي المغرب، اشترطت التعميمات التي صدرت أثناء السنوات الثلاث الأخيرة دمج المنظور الجنساني في الخطط والميزانيات ومؤشرات رصد الأداء. كما اضطلعت وزارة المالية بالدور الريادي لمساعدة الوزارات المعنية على إعداد التقارير المتعلقة بالميزانيات التي تراعي المنظور الجنساني. وفي إكوادور، ساعد برنامج الدعم الذي ينفذه الصندوق بالتعاون مع مجلس شؤون المرأة وزارة المالية على إدخال بند محدد في الميزانية لتتبع استثمارات القطاعات في مجال تنفيذ خطة تكافؤ الفرص. وفي بوليفيا، أدت أعمال الدعوة التي يضطلع بها معهد التدريب النسائي المتكامل بدعم من الصندوق إلى وضع مبادئ توجيهية لميزانيات البلديات تقتضي من البلديات تخصيص موارد للبرامج التي تساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير خدمات للنساء ضحايا العنف.

٢٠ - ومن العوامل الحيوية التي لا بد منها لمنح النساء فرصة اللجوء إلى نظام العدالة هو إدراج منظور المساواة بين الجنسين في مؤسسات قطاع القضاء والعدل. وتشكل تنمية القدرات والنقاشات بين بلدان الجنوب بالنسبة لموظفي هذه المؤسسات إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي أفضت إلى نتائج ملموسة. ودعم برنامج تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جنوب شرق آسيا، الذي بدأ في عام ٢٠٠٤، عملية تدريب قضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف وممثلي مؤسسات تدريب القضاة والداعين إلى إنشاء جهاز قضائي يراعي المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٧، تبعا لنموذج تثقيفي بشأن المساواة بين الجنسين قدمه خبراء مختصون من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بتوعية الأوساط القضائية بمسألة المساواة. وشكلت بعدئذ شبكة إقليمية من القضاة ومؤسسات تدريب القضاة والناشطين.

٢١ - وفي عام ٢٠٠٧، فإن البرنامج الذي ينفذه الصندوق ويدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز حماية المرأة من العنف الذي يستهدفها بسبب نوع جنسها في رواندا الذي يساند الشبكات النسائية لتوفير التدريب على كيفية مواجهة حالات العنف المتزلي، قام بتوسيع نطاق عمله مع قوات الدفاع الرواندية عبر المشاركة معها في تدريب ما مجموعه ٢ ٢٩٣ فردا عسكريا، من ضمنهم ٥٩٨ فردا موفدون في بعثة لحفظ السلام في دارفور. وأنشئ في إطار قوات الدفاع مكتب لتنسيق الشؤون الجنسانية ضم جهات تنسيقية ألحقت بالألوية والكتائب؛ ونفذ الشيء نفسه في السودان وبوروندي. ودعت اليونيسيف أفراد

الشرطة الذين دُربوا في برنامج رواندا للتحديث في بلجيكا عن تجربتهم ودعاهم صندوق الأمم المتحدة للسكان للقيام بالأمر نفسه في جنوب أفريقيا.

### التحديات والدروس المستفادة

٢٢ - ظلت النتائج التي تمخض عنها إعداد ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات تمثل دوماً نتائج ملموسة من حيث تعزيز السياسات والإجراءات الداخلية التي تعتمدها الوزارات بشأن المساواة بين الجنسين. غير أن عملية تحول المؤسسات، سواء كان ذلك باستخدام ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين أو أي مداخل أخرى، هي عملية طويلة الأجل تستدعي التزامات دائمة ودعمًا متينًا ومعايير مرجعية واضحة. ويشكل هذا الأمر إحدى الأولويات الرئيسية في الخطة الاستراتيجية المقبلة للصندوق في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

### جيم - النتيجة ٣

#### امتلاك دعاة المساواة بين الجنسين المعارف وتمكنهم من قيادة عملية وضع السياسات والبرامج وتخصيص الموارد وتعديلها

٢٣ - يدعم الصندوق و/أو ييسر تعزيز قدرات شبكات مناصري المساواة بين الجنسين، الوطنية منها والإقليمية، لضمان وضع سياسات وبرامج ومخصصات من الموارد أكثر إنصافاً بين الجنسين. ويساعد الصندوق وزارات شؤون المرأة والمشرّعات والمجموعات المتخصصة، مثل الشبكات المعنية بالإيدز والمرأة، والمهاجرات، ونساء الشعوب الأصلية والريفيات وغيرها من الشبكات. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، قدم الصندوق الدعم أو المساعدة الفنية إلى ما يربو على ٩٠ وزارة من وزارات شؤون المساواة بين الجنسين أو شؤون المرأة، وساهم في إنشاء أو تعزيز أكثر من ١٠٠ شبكة ومنظمة نسائية غير حكومية وطنية وإقليمية.

٢٤ - وقدم الصندوق إلى الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة في أفغانستان أكثر برامج الدعم كثافة، إذ أثمر برنامج الدعم هذا عن تشكيل فريق داخل وزارة شؤون المرأة معني ببناء القدرات المؤسسية. وركز هذا الفريق على تعزيز قدرات نائب الوزير المعني بالشؤون التقنية وإدارة التخطيط في الوزارة، ومساندة كبار الموظفين لتمكين إدارة التخطيط من إقامة توازن أكثر دقة بين توفير المساعدة التقنية والعمل باسم الوزارة.

٢٥ - وبفضل الدعم الذي يقدمه الصندوق في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أصبح في وسع النساء في جنوب السودان المشاركة في الاجتماعات على الصعيد الدولي لإبراز المسائل الجنسانية ومسائل النساء الحاسمة الأهمية في مجال بناء السلام وإعادة الإعمار

في إطار اتفاق السلام الشامل. واعتمدت الحكومة المنشور الذي أُعد بمساعدة الصندوق والمعنون: "العدل للمرأة: التعهدات والالتزامات لتطبيق اتفاق السلام الشامل" بوصفه وثيقة بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإنصاف المرأة. وبفضل المساعدة التي قدمها الصندوق، تمكنت النساء أعضاء المجلس الوطني على صعيد الأحزاب كافة من الاجتماع والقيام رسمياً بتشكيل تجمع النساء السودانيات الأعضاء في المجلس الوطني. ويقدم هذا التجمع الدعم من أجل صياغة مشروع للدستور وبنية للحكومة، مما يشكل إحدى الخطوات الكبرى في درب التضامن بين القيادات النسائية. وفي دارفور، ساعد الصندوق النساء للمشاركة في "الحوار الدارفوري"، بالعمل لحمل النساء من جميع أطراف الصراع على وضع برنامج مشترك للنساء في دارفور ولضمه إلى مطالب النساء في الخرطوم لكي تصبح هناك مجموعة موحدة من المطالب للتأثير في الجولة القادمة من محادثات السلام.

### تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة

٢٦ - تتيح الطرائق الجديدة للمعونة الفرص أمام حشد المزيد من الموارد لتمكين النساء. فيدير الصندوق في كينيا "صندوقاً مشتركاً بشأن المرأة والحوكمة" تتجاوز مجموع التبرعات التي وردت إليه في عام ٢٠٠٧ مبلغ ٩,٥ ملايين دولار. والغرض من هذا الصندوق المشترك هو تغيير طريقة القيادة والحوكمة على جميع المستويات في كينيا للتخفيف من حدة الفقر وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق المساواة بين الأشخاص. وفي عام ٢٠٠٧، ركز الصندوق على مؤازرة النساء في تطلعتهن السياسية في الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فساعد ٣٥ منظمة على تعزيز القيادات النسائية والتوازن بين الجنسين في الحوكمة على مختلف مستوياتها في نحو ٢٠٠ دائرة انتخابية من أصل ٢١٠ دوائر. وعلى الرغم من الغموض الذي أحاط بنتائج التنافس على رئاسة البلد، فإنه وفقاً لمركز وانغاري كينوتي للتوعية بشؤون المرأة في إطار الديمقراطية، فاز في الانتخابات الأخيرة أكبر عدد من النائبات في تاريخ كينيا. إذ انتُخبت أربع عشرة امرأة في البرلمان؛ بينما كان البرلمان الأخير يضم ٩ نساء، منهن ٨ نائبات جديدات، من أصل ١٤ نائبة، وواحدة كانت عضواً سابقاً في البرلمان. وأربع نائبات فقط احتفظن بمقاعدهن.

### التحديات والدروس المستفادة

٢٧ - إن نفوذ المنظمات النسائية على الهيئات الرئيسية المعنية بالسياسات كبير وإن كان من الصعب قياسه. ويعتزم الصندوق مواصلة تركيز دعمه في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على المنظمات النسائية، بما في ذلك دعمها عبر تعزيز الآليات المستخدمة

من أجل تتبع تطور قدراتها ونفوذها باعتماد أدوات محسنة لرصد أثر المبادرات المتخذة لتنمية قدراتها.

## دال - النتيجة ٤

### تغيير المواقف والممارسات الضارة والتمييزية لصالح تعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتهما

٢٨ - ستظل المساواة بين الجنسين أمرا صعب المنال ما لم يؤد الدعم المقدم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتفعيل حقوق الإنسان للمرأة إلى إحداث تغييرات إيجابية في المواقف والسلوك على صعيد القاعدة. ولدعم المساواة بين الجنسين في المناطق كافة، ينبغي بذل الكثير من الجهود لتغيير المواقف والممارسات.

#### التغطية الإعلامية التي تراعي الشؤون الجنسانية

٢٩ - قدم الصندوق دعمه في عام ٢٠٠٧ لتعزيز قدرة المؤسسات الإعلامية وتوسيع نطاق تغطيتها لنشر وعرض معلومات وقصص دعما للمساواة بين الجنسين في جميع المناطق التي يعمل فيها. ويستعين الصندوق أكثر فأكثر برسائل الخير الذين يمثلونه وبوسائط الإعلام المتعددة والفنون الاستعراضية لدعم الدعوة إلى تحقيق إنجازات فعلية، مثل تغيير القوانين أو السياسات. ودعم الصندوق الجهود المبذولة في ٤٥ بلدا لتعزيز استخدام وسائط الإعلام للتعريف بأهداف المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٧، من بينها الحملات الإقليمية المشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة التي أجريت تحت شعار "١٦ يوما من التحرك الفعال للقضاء على العنف ضد المرأة" والحملات التي ساهمت في وضع الخطط الوطنية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في أنغولا وزمبابوي وسوازيلند.

#### قيام الآليات المؤسسية الوطنية التي تتيح الحيلولة دون العنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها وتخفيفه ورصده

٣٠ - إن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (ويشارك في صنع قراراته سنويا ٢١ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية) منح منذ إنشائه في عام ١٩٩٧ أكثر من ١٩ مليون دولار في شكل منح لـ ٢٦٣ مشروعا في ١١٥ بلدا. وفي عام ٢٠٠٧، ورد ٥١٢ مقترحا بشأن مشاريع وبلغ مجموع الأموال التي طلبت نحو ١٠٥ ملايين دولار، في حين لم يكن للجنة تقييم البرامج سوى ١٥,٩ مليون دولار لإنفاقها على ذلك.

وتشمل الاستراتيجيات المتعلقة بمتلقي المنح التوعوية بالقوانين والسياسات الجديدة؛ والعمل مع أجهزة القضاء الجنائية والمدنية لوضع الإجراءات الخاصة بالتحقيق والأوامر التقييدية؛ وتعزيز قدرات أجهزة القضاء وإنفاذ القانون والعاملين في المجال الصحي؛ وتعبئة المجتمعات المحلية، لا سيما الرجال والفئات المهمشة، لتنفيذ القوانين والخطط وجعلها متفقة مع معايير حقوق الإنسان؛ والدعوة إلى تخصيص اعتمادات مناسبة في الميزانية لتنفيذ القوانين والسياسات؛ وإنشاء نظم ومؤشرات لجمع البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي للمساعدة على رصد تنفيذ السياسات والقوانين؛ وخلق زخم عبر حملات محددة الأهداف تنفذ عن طريق وسائل الإعلام.

٣١ - ويدعم برنامج المدن الآمنة، الذي ينفذ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني، إصلاح السياسات والتخطيط الحضري والخدمات من أجل حماية النساء من العنف في أحياء مختارة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. وينشئ هذا البرنامج نموذجاً لتجديد المناطق الحضرية لتصبح مراعية لاحتياجات النساء، تقوم بمقتضاه النساء المقيمات في أحياء غير آمنة بتحديد الأماكن غير الآمنة منها وتقديم مقترحات لتحسينها، يتم عرضها بعدئذ على الحكومة المحلية "للتصديق عليها"، بحيث يوضع حد للحالات التي تشكل خطراً على أمنهن. ويتبادل الصندوق الدروس المستخلصة من هذا البرنامج مع الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية الشريكة في كل من أوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والمكسيك.

### التفاوت بين الجنسين على مستوى الموارد الاقتصادية

٣٢ - يعتبر العديد من الشباب في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن مشروع "صبايا" الذي ينفذه الصندوق بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو سبيل لتمكينهن. فمراكز صبايا تعمل على تمكين النساء كي يصرن من عوامل التغيير لإنشاء مجتمع فلسطيني يسوده العدل والسلام بتعزيز مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم المحلية. وأدى هذا البرنامج، الذي نفذ كمشروع تجريبي في عام ٢٠٠٤، إلى تعزيز إمكانيات ١٨ مركزاً من المراكز النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتوفير خدمات المشورة القانونية والإرشاد النفسي - الاجتماعي وغير ذلك من خدمات الدعم.

٣٣ - وتتمثل أهم شراكات الصندوق في هذه الفئة في شراكته مع البنك الدولي، حيث يقوم الصندوق بتنفيذ عنصر في خطة عمل البنك للشؤون الجنسانية يدعم برنامجاً للمبادرات القائمة على النتائج في كل من ليريا وكينيا وبيرو ومصر وفي منطقة الميكونغ. وقد صُممت المبادرة لعرض نُهج واعدة من أجل تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء التي يمكن للبنك

تطويرها. وخلال السنة الماضية، عمل البرنامج بالتعاون مع شركاء وطنيين وخبراء تقنيين في كل بلد لتصميم مبادرات قائمة على النتائج. ففي ليبيريا، سيدعم البرنامج تجمعا يضم ٥٠٠ امرأة في منطقة غانتا الريفية لتعزيز منتجاتهن من الكسافا وتسويقها؛ وفي كينيا، سيعمل البرنامج مع ٦٠ مجموعة من مجموعات نساء الماساي لتوسيع فرص التجارة والأسواق لمنتجاتهن من أعمال الخرز؛ وفي مصر، يعمل البرنامج على تحقيق مشاركة شركاء من القطاع الخاص لتوفير بيئة تراعي شؤون النساء العاملات بشكل أكبر؛ وفي بيرو، سيستخدم البرنامج استخراج سندات ملكية الأراضي بوصف ذلك عوامل تعزيز قدرات النساء في مجال تنظيم الأعمال التجارية؛ وفي منطقة الميكونغ، سيقوم البرنامج باستثمارات استراتيجية لفتح فرص الأسواق أمام النساء في قطاع الأعمال الحرفية من الخيزران. وفي كل من هذه الحالات، يعمل كل من الصندوق والبنك الدولي والمركز الدولي لبحوث المرأة مع الشركاء المحليين لدعم إجراء دراسات جدوى متعمقة لكل مبادرة، وكذلك لتصميم وتوثيق عمليات تقييم الأثر والرصد التي ستسفر عن أدلة ملموسة على الأعمال الناجحة.

### التحديات والدروس المستفادة

٣٤ - يساهم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تقليص التفاوت الموجود بين الجنسين من حيث الحصول على الموارد والأصول الاقتصادية، وذلك عبر تحسين فرص النساء الاقتصادية والتنظيم؛ وتحدي القوالب النمطية التي تجعل من التفاوت في الدخل والأجور واقعا مستمرا؛ والعمل مع أرباب العمل في القطاعين الخاص والعام لحثهم على المساواة بين الجنسين. وأحد الأمثلة على ذلك كان الشراكة التي بدأها الصندوق في عام ٢٠٠٧ مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لمساعدة النساء العاملات بالتجارة عبر بناء قدراتهن على النفاذ إلى الأسواق وعلى فهم الصكوك التجارية المعتمدة في السوق المشتركة. ودعم الصندوق تدريب النساء العاملات في قطاع الأعمال التجارية وإدارة الصادرات في زامبيا وزمبابوي وسوازيلند وملاوي، ومساعدة المنظمات النسائية على تركيز خدماتها على العاملات بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود. وأثارت هذه المبادرة حوارا بشأن السياسات بين النساء في الجمعيات التجارية ووزارات التجارة والصناعة.

٣٥ - ويلزم توافر المهارات والطرائق المتخصصة لتوثيق وتقييم التقدم المحرز في مجال إحداث تغييرات دائمة في المواقف والممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء. ولا بد من الاستثمار في تنمية هذه المهارات نظرا للمساهمات التي يقدمها الصندوق وجهات أخرى في الحملات التي تنفذ عن طريق وسائط الإعلام المتعددة وحملات المناصرة. وتبين من تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات أن صياغة النتائج والمؤشرات إلى جانب بعض آليات التتبع

لتقييم مدى التقدم المحرز ليست وافية. وبالتالي سيوسع الصندوق نطاق عمله في هذا المجال (آليات التتبع)، خاصة في سياق الشراكات القائمة بين وكالات الأمم المتحدة (من بينها اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان) ومع الشركاء الإقليميين والوطنيين.

## رابعاً - الفعالية التنظيمية

### ألف - الهدف ١

#### اتساق منتجات الصندوق وأهميتها وقابليتها للاستمرار

٣٦ - يمكن أن يستمر أثر البرامج التحفيزية التي ينفذها الصندوق حتى بعد انتهاء مشاركته فيها، وذلك حينما يعيد شركاء آخرون تنفيذ مثل هذه البرامج أو توسيع نطاقها. فبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، كشف الصندوق عن ٧٩ حالة تم فيها إما إعادة تنفيذ مبادرات مثيلة لمبادرات دعمها الصندوق أو توسيع نطاقها. وفي الدول العربية وأفريقيا، يربط الصندوق بين الشركاء من الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز إمكانية انتفاع المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكنها منها، وفيما يتصل بمعالجة مسألة تأنيث الفقر على وجه الخصوص. وقد زيد حجم البرنامج التجريبي الناجح الذي ينفذ في الأردن بالاشتراك مع شركة "سيسكو سيستمز" (Cisco Systems)، حيث تعمل نسخ مأخوذة عنه في لبنان والمغرب. ويدعم الصندوق استراتيجية طويلة الأجل لبناء القدرات في وزارة التربية في الأردن لكفالة تمكين الموظفين من الرتب العليا والمتوسطة من إدماج مبادئ وممارسات المساواة بين الجنسين في عملهم. ويجري اجتذاب شركاء من القطاع الخاص، بدءاً بشركة مايكروسوفت (Microsoft) وانتهاءً بشركة ليغو روباتيكس (Lego Robotics)، إلى برنامج القرية الإلكترونية الذي تطور باعتباره برنامجاً عرضياً نشأ عن مبادرة شركة سيسكو لتوسيع الفرص الاقتصادية في القرى الريفية، مما يشمل النساء المنتجات. وتمثل النسخ المأخوذة عن برنامج شركة سيسكو في المغرب، والتي تشترك فيها وزارة التربية ووزارة التكوين المهني ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والصندوق، المرة الأولى التي أُتيح فيها الفرصة لإحدى مؤسسات الأمم المتحدة لتصميم برنامج على نطاق الدولة مع إحدى شركات القطاع الخاص في البلد.

٣٧ - ومن أولى الأولويات الحصول على معلومات موثوقة ومحدثة عن مدى أهمية برامج الصندوق استناداً إلى تقييمات عالية الجودة تستخدم نتائجها لتحسين الأداء بكل دائم. وأجرى الصندوق ٣٤ تقييماً أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، من بينها تقييم

لآلية الإطار نفسه، كانت نتائجها ضرورية لوضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٣٨ - وعلى صعيد الاتصالات، بدأ الصندوق يتعد عن نهج التوعية العريض القاعدة باتجاه نهج يقوم على استخدام أكثر انتظاما لوسائط الإعلام المتعددة، التي تشمل الإذاعة والتلفزيون والإنترنت ورسائل الخير والفنون الاستعراضية، في العمليات التي تركز على النتائج، مثل مؤازرة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لضمان إقرار القوانين الكفيلة بوضع حد لإفلات مرتكبي العنف ضد المرأة من العقاب، والضغط من أجل إدماج حقوق الإنسان للمرأة في الدساتير الجديدة؛ والعمل لخلق توافق في الآراء بشأن سياسات إيجابية تُتخذ لمنح النساء مزيدا من الفرص للترشح إلى مناصب سياسية. فعلى سبيل المثال، قام الصندوق، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم حملة دعائية محددة الأهداف في تيمور - ليشتي لتعزيز مكانة النساء كمرشحات وناخبات قبل الانتخابات الرئيسية والتشريعية. وبلغت نسبة الناخبات في الانتخابات التشريعية زهاء ٦٠ في المائة، وفازت النساء بنسبة ٢٦ في المائة من مقاعد البرلمان.

٣٩ - وفي عام ٢٠٠٧، بدأ الصندوق يركز استراتيجية الاتصالات التي يعتمدها على الفرص التي توفرها وسائط الإعلام الجديدة، من بينها المدونات الإلكترونية ومواقع الشبكات الاجتماعية ونظام الرسائل القصيرة عن طريق الهواتف الجوال، لبناء جسور مع دوائر جديدة من المناصرين. وفي اليوم العالمي لمكافحة الفقر، فإن شبكة عالمية مؤلفة من ١٢٤ صندوقا نسائيا دعت على نحو مشترك إلى زيادة الاستثمار في إيجاد الفرص المتساوية للنساء، بوصف ذلك عنصرا رئيسيا في محاربة الفقر عالميا عن طريق موقع على الإنترنت هو ([www.womenfightpoverty.org](http://www.womenfightpoverty.org)). وخلال فترة ٢٤ ساعة، تلقى الموقع زيارات من قرابة ١٧ ٠٠٠ شخص، وقّع نحو ٧ ٠٠٠ شخص منهم على "حملة الوقوف في وجه الفقر". علاوة على ذلك، طلب أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص إبقاءهم على علم بأنشطة الصندوق، مما يزيد من نطاق دوائر مناصري المؤسسة خارج إطار الموضوع الواحد. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق الصندوق، بمشاركة رسالة الخير التي تمثل الصندوق، نيكول كيدمان، حملة مناصرة عالمية عن طريق الإنترنت بعنوان قل لا للعنف ضد المرأة ([www.sayNOToviolence.org](http://www.sayNOToviolence.org)).

## باء - الهدف ٢

## امتلاك برامج الصندوق قدرات تكون متناسبة مع الطلبات وفرص التجديد والتعلم والنتائج وداعمة لها

٤٠ - دعت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة، في قرارها ٦٢/٢٠٨، بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧، إلى الاستفادة من خبرة الصندوق الفنية في المسائل الجنسانية. ويساهم الصندوق في تنسيق أعمال الأمم المتحدة وفي ما تتخذه من إجراءات، كما له تأثير أيضا في عمليات إصلاح الأمم المتحدة إذ إنه يشارك فيها عبر التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأهداف الإنمائية للألفية ومبادرات ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي يوفر لها الخبرة الفنية<sup>(١)</sup>، مع الدور الذي يؤديه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتعتبر هذه المشاركة نجاحا عندما تتمكن من توليد التزامات وآليات رصد أكثر قوة لضمان عودة البرامج والموارد بالفائدة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مشاركة الصندوق في آليات التنسيق	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأهداف الإنمائية للألفية	١٥	٣٢	٢٥	٢٣
التقييمات القطرية المشتركة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	١٤	٣٧	٤٢	٤٠
ورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية	١٩	١٨	١٨	٣٣

٤١ - ويؤدي تعدد آليات وعمليات التنسيق في مجال إصلاح الأمم المتحدة إتاحة الفرص أمام تحقيق المساواة بين الجنسين و في الوقت نفسه إلى زرع عقبات في وجهها. والصندوق في صدد وضع نُهج مبتكرة لتوفير خبرته الفنية بمزيد من الفعالية. ففي جنوب أفريقيا، يرأس الصندوق الفريق الاستشاري المعني بقضايا المرأة وحقوق الإنسان التابع لفريق المديرين الإقليميين. وقد كشف الفريق عن ثغرات في قدرات كل من الأفرقة المتخصصة في الشؤون الجنسانية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وقام بتدريب فريق أكبر من الخبراء في شؤون

(١) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: الأرجنتين، أفغانستان، إكوادور، أنغولا، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، بوتسوانا، بروندي، تايلند، تيمور-ليشتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، رواندا، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، طاجيكستان، غانا، غينيا - بيساو، الفلبين، فتزويلا، الكاريبي (منطقة)، كوت ديفوار، كينيا، ليبيريا، مالي، مصر، موزامبيق، مولدوفا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند. الأهداف الإنمائية للألفية: الأرجنتين، الأردن، الأرض الفلسطينية المحتلة، أفغانستان، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، بوليفيا، بيرو، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا، السودان، شيلي، طاجيكستان، الفلبين، فتزويلا، قبرغيزستان، الكاريبي (منطقة)، كازاخستان، كمبوديا، كولومبيا، مصر، المغرب، مولدوفا.

المساواة بين الجنسين في المنطقة دون الإقليمية، بحيث تتمكن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من الحصول على نوع من الدعم الفني المتكيف مع احتياجات كل منها. وتسهم هذه التجربة في شراكة بين الصندوق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لإنشاء فريق مواضيعي إقليمي للشؤون الجنسانية سيعزز أثر عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق دعم المشاريع الشاملة للجميع التي تراعي المساواة بين الجنسين في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة والاستفادة من أفضل الممارسات في كل من الشريكين. ويتحاور الصندوق مع البلدان الثمانية التي يجرب فيها برنامج "توحيد الأداء"، وغالبا ما يكون ذلك بناء على طلب المنسق المقيم أو الفريق القطري التابعين للأمم المتحدة. ففي ألبانيا على سبيل المثال، اختير الصندوق ليتولى تنسيق جهود الفريق القطري من أجل وضع برنامج مشترك بقيمة ٣,٥ ملايين دولار لتحسين تطبيق الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف المنزلي، التي تقع ضمن نطاق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

٤٢ - وأبرم المكتب دون الإقليمي للصندوق في إكوادور عام ٢٠٠٦ اتفاقا مع خمسة منسقين مقيمين في المنطقة يقضي بأن يلجأوا إلى الصندوق للاستفادة من الخبرة الفنية التي يمتلكها في مسائل المساواة بين الجنسين. وأعقب ذلك في عام ٢٠٠٧ اجتماع رفيع المستوى عُقد لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال منذ إبرام الاتفاق. وشارك في اجتماع منطقة الأنديز دون الإقليمي السنوي الثاني لمنسقي المسائل الجنسانية والأفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجنسانية المشتركة بين الوكالات المنسقون المقيمون الخمسة والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأمريكا اللاتينية. ووافق فريق المديرين الإقليميين على مواصلة تعزيز الآليات المشتركة بين المؤسسات للاضطلاع بعمل مشترك ووضع خطة عمل لاتخاذ مبادرات لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة، مع إيلاء الأولوية للموضوعات التالية: المشاركة السياسية؛ والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### جيم - الهدف ٣

**إقامة شراكات استراتيجية توسع نطاق دوائر المناصرين الجديدة والتشرف لتحقيق المساواة بين الجنسين**

٤٣ - ظلت تتوافر في عام ٢٠٠٧ فرص جديدة لتعزيز الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمجتمع المدني والشركاء في القطاع الخاص. وفي عام ٢٠٠٧، كان الصندوق شريكا في أكثر من ٦٠ مبادرة مشتركة بين

الوكالات وذلك في الميدان والمقر على السواء، مقارنة بنحو ٥٠ مبادرة في عام ٢٠٠٦. وشارك الصندوق في ١٣ برنامجا مشتركا بشأن المساواة بين الجنسين نفذتها الأمم المتحدة، مقارنة بـ ٧ مشاريع في عام ٢٠٠٦. كما حشد الصندوق مزيدا من الدعم لمسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر تنسيق وبدء شراكات عريضة القاعدة مشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما كونه من الأعضاء المؤسسين لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع (التي تضم حاليا ١٢ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة)؛ وإشرافه على فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تضم ١٧ عضواً؛ وكمشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة الفريق العامل المعني بسياسات البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وإدارته لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة (الذي يضم أكثر من ٢٠ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة وخبراء من المجتمع المدني متخصصين في تحديد قيمة المنح السنوية التي تمنح للبرامج المتكررة التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية).

٤٤ - ويعمل الصندوق في أغلب الأحيان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، لا سيما على إعداد البرامج ذات الصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، ووضع الميزانيات التي تراعي المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وينفذ الصندوق حاليا أحد مكونات خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية التي وضعها البنك الدولي، وذلك عبر دعم برنامج يمتد ثلاث سنوات يتعلق بتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا عبر تنفيذ مبادرات تقوم على النتائج في كل من بيرو وكينيا وليبيريا ومصر ومنطقة الميكونغ.

## دال - الهدف ٤

### تنظيم الموارد المالية والبشرية وإدارتها بما يتفق مع التزام بالتميز والتمكين والحقوق

٤٥ - حقق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدما هاما أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات في مجال تحديث مبادئ عملهما التوجيهية التي يقوم عليها تعاونهما لإدارة الموارد المالية والبشرية. بمزيد من الفعالية والكفاءة. ويتيح تفويض مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمجموعة من السلطات إلى المديرية التنفيذية للصندوق للصندوق فرصة الاضطلاع بمزيد من السلطة والمسؤوليات لمعالجة المسائل ذات الصلة بالموارد البشرية وإدارة الشؤون المالية وشراء الممتلكات (الأصول) والخدمات وإدارتها. وفي عام ٢٠٠٧، ساهمت تلك السلطات المفوضة في إنشاء مركز للموارد البشرية تابع

للصندوق وفي تعزيز قدرة الصندوق على العمل بمزيد من الفعالية عن طريق اعتماد نظام أطلس. وأدى استخدام هذا النظام على نطاق أوسع وبطريقة أكثر فعالية إلى تعزيز قدرة اليونيسيف، إذ مكنتها من تنفيذ عملياتها التي تزداد عددا وتعقيدا بسبب توسع قاعدة مواردها وزيادة تنوع مصادرها. وفي عام ٢٠٠٧، انتهى الصندوق من إعداد نموذج لتقييم المخاطر يشمل تدابير لتنظيم العمليات وتبسيطها، وبدأ تطبيق خطة من اللامركزية بتفويض مزيد من السلطات إلى المكاتب دون الإقليمية.

## هاء - الهدف ٥

### توفير قاعدة موارد أوسع وأكثر تنوعا وموثوقية تدعم قدرة الصندوق على الاستفادة من الفرص والوفاء بالالتزامات

٤٦ - ارتفعت موارد الصندوق أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ارتفاعا هائلا. إذ ازدادت الموارد العادية الإجمالية إلى زهاء الضعف، أي من ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٤٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وزاد مجموع إيرادات الصندوق إلى الضعف بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وبلغت ١١٥ مليون دولار، مقارنة بـ ٥٧,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وتجاوزت إيرادات الصندوق الموارد الأساسية التي حددها كهدف في إطاره التمويلي المتعدد السنوات، فوصلت إلى ٤٤ مليون دولار (كان المبلغ المتوقع ٤٠ مليون دولار). وقدم ما مجموعه ٥٤ جهة من الجهات المانحة الثنائية تبرعات في إطار الموارد الأساسية للصندوق، مقارنة بـ ٤٨ جهة منها في عام ٢٠٠٦. وزادت الجهات المانحة تبرعاتها في إطار الموارد الأساسية زيادة كبيرة، فزادتها النرويج إلى ٨,٨ ملايين دولار وإسبانيا إلى ٨ ملايين دولار. وتلقى الصندوق من إسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة أعلى قدر من التبرعات العامة. ومع أن الصندوق حقق تقدما هاما في مجال توسيع قاعدة موارده وتنويع مصادرها، تبقى هناك مشكلة تتمثل في تأمين قاعدة موارد أوسع تكون على مستوى احتياجات النساء وولاية الصندوق. كما ثمة حاجة إلى توافر عدد أكبر من الجهات المانحة التي تتعهد بتقديم تبرعات، لا سيما إلى موارد الصندوق العادية، بشكل أكثر قابلية للاستشراق ولسنوات متعددة.

### التحديات والدروس المستفادة

٤٧ - أجرى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، كجانب رئيسي من إعداد خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، تقييما نفذته جهة خارجية لتقييم مدى تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٧. وقدم التقييم معلومات مفيدة بشأن الجوانب الإيجابية

والسلبية لأداء الصندوق، إلى جانب مدى جدوى استخدام الإطار التمويلي المتعدد السنوات كآلية يسترشد بها لإعداد البرامج. وبما أن النتائج التي توصل إليها التقييم كثيرة لدرجة يتعذر ذكرها هنا، يرد في ما يلي الجانبان البارزان منها:

### الدور التحفيزي للصندوق

٤٨ - سلط التقييم الضوء على الوسائل العديدة التي أثر فيها الصندوق في طريقة تحفيز عمليات التغيير. وأوصى بضرورة إيضاح الفكرة التي يمثلها الصندوق كمحفز بمزيد من الدقة وبضرورة اللجوء إليه بشكل أكثر انتظاما ليصبح مفهوما حيا وذا أهمية، خاصة من حيث إعادة تنفيذ برامج ومبادرات مثيلة لبرامجه ومبادراته وتكثيفها كآثار تحفيزية "من الدرجة الثانية". وسيبين الصندوق في الخطة الاستراتيجية المقبلة وبانتظام الأنشطة والبرامج التي تتطابق مع تعريف للمبادرة التحفيزية يتم الاتفاق عليه، مع تقييم كيفية استشارة المبادرات التحفيزية لعملية إعادة تنفيذ برامج مثيلة لبرامج الصندوق أو تكثيفها.

### التغطية

٤٩ - أشار تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى وجود اتفاق واسع النطاق في أوساط الشركاء الذين تم التشاور معهم على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة نجح في تحقيق إنجازات مدهشة بموارد محدودة للغاية. والانتقادات الوحيدة التي كثيرا ما توجه إلى الصندوق تتعلق بنقص التواجد ونقص الاعتمادات واحتمال "تشتت جهوده للغاية" في سياق سعيه لتلبية الطلبات الكثيرة العدد. وسيضمن الصندوق خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بندا بشأن وجوده بشكل دائم واستراتيجي ومجدي التكاليف وفاعل على الصعيد دون الإقليمي لدعم البرامج التحفيزية والتحاوير بين بلدان الجنوب، فضلا عن توفير المشورة الفنية العالية الجودة وضمان النوعية في مجال المساواة بين الجنسين، لا سيما في المراكز الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

### خامسا - التوصيات

٥٠ - تقوم اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي تتألف من خمس من الدول الأعضاء (إستونيا وجمهورية كوريا والسودان وشيلي والنرويج) يقوم بتعيينها رئيس الجمعية العامة، كل سنة، بتقديم توصيات رئيسية إلى المنظمة. وفي الدورة الثامنة والأربعين للجنة الاستشارية، المعقودة في يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير

٢٠٠٨، التي استعرضت خلالها أعمال الصندوق في عام ٢٠٠٧، اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

أعربت اللجنة عن تقديرها البالغ للمديرة التنفيذية المؤقتة للصندوق ول موظفي الصندوق على عملهم خلال السنة الماضية وأصدرت التوصيات التالية المصممة لتعزيز فعالية برامج الصندوق وتنظيمه.

#### إن اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة:

١ - تشدد على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عنصر أساسي من عناصر البنية المعنية بالشؤون الجنسانية في الأمم المتحدة، وتوصي في هذا الصدد بأن يواصل الصندوق مشاركته النشطة في العمليات المؤدية إلى بنية أقوى وأكثر تجانسا في الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٢ - تلاحظ مع التقدير التنفيذ الناجح للإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وترحب بالمقرر ٣٥/٢٠٠٧ للمجلس التنفيذي، الذي أقر الأولويات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٣ - تطلب إلى الصندوق أن يقدم إلى اللجنة الاستشارية تقريرا سنويا عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، على أن يتم في هذه التقارير تتبع التقدم المحرز على أساس النتائج والمؤشرات الرئيسية، بما في ذلك الكيفية التي استخدمت بها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كأساس للبرمجة، وتثني على الجهود الجارية للعمل على تحقيق التكامل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

٤ - تحيط علما بنتائج تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي أُجري في عام ٢٠٠٧، وتشجع الصندوق على مواصلة العمل بتوصياته خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية، بما يشمل تعزيز نظمته لتتبع النتائج من أجل إعداد التقارير السنوية بغية الإعراب بصورة أكثر دقة عن دور الصندوق المحدد بوصفه عاملا من عوامل التغيير؛

- ٥ - **توحيب** بمشاركة الصندوق النشطة في برامج "أمم متحدة واحدة" التحريية لكفالة الإدماج الكامل لبعده جنساني فيها، و**تشجعه** على مواصلة مشاركته في مبادرات تنفيذ تلك البرامج ومساهمته فيها؛
- ٦ - **تشجع** الصندوق على مواصلة التعاون مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل المضي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، و**تظل على اعتقادها** أنه ينبغي أن يُدعى الصندوق إلى جميع اللجان والهيئات والاجتماعات الرفيعة المستوى المشتركة بين الإدارات المشتركة بين الوكالات وأن يشارك بانتظام فيها، و**توصي** تحديداً بأن يتم الإعراب على النحو الكافي عن منظور المساواة بين الجنسين في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
- ٧ - **تشدد** على أهمية مساهمة الصندوق في عمل لجنة وضع المرأة، و**تشجع** الصندوق على أن يشارك بنشاط في متابعة نتائج أعمالها، حسب الاقتضاء؛
- ٨ - **توحيب** بالعمل الذي قام به الصندوق كرئيس مشارك للفريق العامل المعني بسياسات البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ورئيس لفرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم الإنمائية، و**تشجع** الصندوق على مواصلة الإسهام في تعزيز الدعم المنسق الذي تقدمه الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة إلى البلدان من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- ٩ - **تشجع** الصندوق على مواصلة عمله في دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن؛
- ١٠ - **تشجع** الصندوق على تقديم مساهمة موضوعية في المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة، في غانا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛
- ١١ - **تؤكد** أهمية وجود منظور قوي للمساواة بين الجنسين في استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، و**تشجع** الصندوق على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في عملية تمويل التنمية، بما يشمل العملية المؤدية إلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، المقرر عقده في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، خاصة بتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛
- ١٢ - **تشجع** الصندوق على تعزيز عمله دعماً للميزنة التي تراعي الشؤون الجنسانية؛

- ١٣ - تشجع كذلك الصندوق على مواصلة التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وتتطلع قدما إلى تلقي أول تقرير عن تقييم ذلك التعاون في دورتها السنوية المقبلة؛
- ١٤ - ترحب بعمل رسل الخير للصندوق، وتخطط علما مع التقدير بالأثر الإيجابي لأنشطتهم؛
- ١٥ - ترحب بقرار الجمعية العامة ١٣٥/٦٢ بشأن الصندوق، وتشجع الصندوق على المضي قدما في تنفيذ الفقرة ١٠ من القرار المتعلقة بتعيين ممثلي الصندوق؛
- ١٦ - تشير إلى الفقرة ٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩، الذي أنشئ الصندوق بموجبه، بشأن دور اللجنة الاستشارية في تعيين المديرية التنفيذية للصندوق، وتتطلع قدما إلى تعيين المديرية التنفيذية المقبلة؛
- ١٧ - تثني على الصندوق لتجاوزه التوقعات المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لتعبئة الموارد وتوسيع نطاق شراكاته مع المانحين الثنائيين والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص في فترة الإطار التمويلي، وتشجع الصندوق على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه والتماس شراكات أقوى بهدف بلوغ أهداف تعبئة الموارد المبينة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛
- ١٨ - توافق على طلب الصندوق بالاستثمار بأكثر من مليون دولار في الموارد العادية لتعزيز وظيفته التقييمية في المقر وفي المكاتب دون الإقليمية؛
- ١٩ - تقر مناقشة معايير تخصيص الموارد في اجتماعها السنوي المقبل، استنادا إلى استعراض يُجرى للمعلومات ذات الصلة التي يقدمها الصندوق؛
- ٢٠ - تدعو الصندوق إلى استعراض شكل إعداد التقارير عن تعبئة الموارد، خاصة فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة؛
- ٢١ - تعترف بعمل الصندوق بوصفه مديرا لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني، وتؤكد على أهمية إبقاء الصندوق الاستئماني على طابعه المفتوح وعمليته التنافسية لانتقاء الجهات المتلقية للمنح استنادا إلى استعراض ما تنطوي عليه

مقترحات تلك الجهات من جهود مبتكرة وعملية لمعالجة الأشكال المتعددة للعنف ضد المرأة؛

٢٢ - **توصي**، بغية تمكين صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من تقديم منح أكبر حجما وأطول أجلا، وكذلك من اجتذاب المزيد من الجهات المانحة، أن تصبح أفرقة الأمم المتحدة القطرية أهلا لتلقي المنح بتقديم مقترحات مشتركة لتمويل عملها مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على أساس اختبار الحالات، واستعراض تلك المقترحات في عام ٢٠٠٩ بتقييم كيفية تعزيز مشاركة الأفرقة القطرية لفعالية عمليات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني؛

٢٣ - **توصي**، بغية استنباط الدروس واقتسام المعارف من عمل الجهات المتلقية لمنح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني والميدان الأوسع نطاقا للبرمجة الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة، بأن يستثمر الصندوق قسما أكبر من موارد الصندوق الاستئماني في التقييم وإدارة المعارف وترتيبات الملاك الكافي للصندوق الاستئماني على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٢٤ - **تقرر** عقد اجتماعات فيما بين الدورات في عام ٢٠٠٨ حسب الضرورة.